

Distr.: General
13 February 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الموجهة إليكم من الممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى الأمم المتحدة والمعممة بوصفها الوثيقة A/55/715-S/2000/1231 المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

إن جمهورية قبرص لا ترغب في الدخول في المحادثات. وبدلاً من ذلك، فإننا نرى أن التركيز الأساسي لجميع الأطراف المعنية يجب أن يكون على تكثيف الجهود للتوصل إلى حل عادل وعملي لمشكلة قبرص، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة. ونأسف في هذا الخصوص لأن السيد ر. دنكطاش، الزعيم القبرصي التركي الذي تؤيده تركيا، وبعد إجراء خمس جولات من المحادثات عن قرب برعايتكم، يرفض الاشتراك في جولة جديدة. غير أنه رداً على رسالة الممثل الدائم لتركيا، أرى لزاماً علي أن أسجل موقف حكومة بلدي.

إن الممثل الدائم لتركيا يزعم في رسالته أنه يرغب في إلقاء أضواء جديدة على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، وذلك بالاستشهاد بمقاطع مختارة وإغفال أحداث معينة في محاولة واضحة جديدة لكسب الاعتراف بالكيان الانفصالي في الأراضي المحتلة.

وتثبت وثائق تلك الفترة (وأبرزها وثائق أرشيف رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية PREM 11/4704-4708) دون أي شك أن قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) لم يبن إلا على موافقة حكومة قبرص القائمة آنذاك فيما يتعلق بمرابطة

أي قوة في إقليم جمهورية قبرص. وكان الأعضاء القبارصة الأتراك في تلك الحكومة قد انسحبوا منها في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، تماشياً مع سياسة تركيا الهادفة إلى تقسيم قبرص، الذي كان مقرراً له أن يصحبه تدخل عسكري تركي يدعى أنه يستند إلى المادة الرابعة من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠.

وحاشى للرئيس مكاربوس وحكومته أن يكونا قد جزماً بأن الدستور لم يعد نافذ المفعول وأنه قد "انتهى أجله وووري التراب"، وإنما فاضل كوتشوك، نائب الرئيس القبرصي التركي، هو الذي صرّح في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ بأن:

"دستور قبرص قد انتهى أجله. ولم يعد ممكناً أن تعيش الطائفة التركية مع الطائفة اليونانية" (صحيفة التايمز، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣).

وبالفعل، فإن الدكتور كوتشوك والسيد دنكطاش (الذي كان آنذاك رئيس مجلس الطائفة التركية بموجب دستور عام ١٩٦٠) أعلنوا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ أن "الجمهورية قد انتهت أجلها" (Special News Bulletin)، العدد ٥ الصادر عن مجلس الطائفة التركية بنيقوسيا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣). وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، صرّح الدكتور كوتشوك بأن "دستور قبرص لم يعد موجوداً" (نيويورك تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤) وأكد بعد ذلك أن القيادة السياسية للقبارصة الأتراك "تسير قُدماً نحو إقامة إدارة منفصلة...". (تقرير لوكالة رويترز نُشر في صحيفة "لوموند"، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، وأعيد نشره في جريدة قبرص ميل، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤). وكرر قوله:

"أنا لم أعد أعتبر نفسي نائب رئيس قبرص لأن الحكومة الشرعية لم تعد موجودة في قبرص" (Special News Bulletin)، العدد ١٦ الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤).

وفي الواقع، ظلت حكومة قبرص قائمة تمارس عملها وفقاً لدستور عام ١٩٦٠، مع إدخال بعض التعديلات اللاحقة والمؤقتة التي كانت ضرورية لكفالة استمرار عمل المؤسسات الحكومية. وأيدت المحكمة العليا في قبرص عام ١٩٦٤ مبدأ الضرورة، المقبول لدى العديد من الولايات القضائية، لتبرير هذه التدابير المحدودة. ويضاف إلى ذلك أن القضاة القبارصة الأتراك قد واصلوا أداء مهامهم بموجب الدستور حتى منتصف عام ١٩٦٦.

وما زال دستور عام ١٩٦٠ نافذ المفعول حتى الآن، مع إدخال التعديلات المؤقتة الضرورية. ونحن نرحب بعودة طائفة القبارصة الأتراك إلى المؤسسات المنشأة عام ١٩٦٠ إذا ما أبدت رغبتها في ذلك. وبالفعل، وجّه الرؤساء القبارصة الذين تعاقبوا على الحكم هذه الدعوة، ولكنها جوبهت دائماً بالرفض. وبشكل خاص، حدث عندما كان القرار

١٨٦ (١٩٦٤) في مرحلة الصياغة أن، رفضت القيادة السياسية للقبارصة الأتراك الاستجابة لأي اقتراح يدعو ولو لمجرد إبداء الرغبة في العودة إلى الحكومة.

وقد اقترح مندوب المملكة المتحدة السامي بالوكالة على الدكتور كوتشوك أن ”يصدر بيانا يفيد بأن القبارصة الأتراك لم يغادروا ديارهم إلا بسبب تعرض أرواحهم وممتلكاتهم للخطر وأنهم سيستعيدون موقعهم في الإدارة القبرصية في حال زال هذا الخطر“.

ولدى سماع السيد إركين وزير خارجية تركيا، بهذا الاقتراح، استدعى السفير البريطاني في أنقرة وأبدى له ”الاستياء من هذه المحادثة. فهي بمثابة مطالبة القبارصة الأتراك، بل إلى الحكومة التركية، بأن يتخلوا عن هدفهم المتمثل في إقامة اتحاد فيدرالي يقوم على الفصل الجغرافي بين الطائفتين. وهذا غير مقبول على الإطلاق“. فسأله سفير المملكة المتحدة عما ”إذا ما كانت لدى الأتراك رغبة في اتخاذ موقف تعاوني أكثر مرونة“؛ وقال السفير إنه سأل عما ”إذا كان السيد إركين يقول الآن إن القبارصة الأتراك لا يغادرون ديارهم لمجرد الخطر الذي يهدد أرواحهم وممتلكاتهم، وإنما يفعلون ذلك أيضا تطبيقا لسياسة متعمدة تستهدف الانفصال“. فقال السيد إركين ”إن سياستهم قائمة بالقطع على الانفصال، ولا مجال للتخلي عنها“.

واعتمد القرار ١٨٦ (١٩٦٤) بعد مشاورات طويلة وشاقة. وخلال هذه المشاورات، وفي معرض تعليقه على مشروع قرار لا يحظى بموافقة حكومة قبرص، وجه أمين مجلس الوزراء انتباه رئيس الوزراء البريطاني إلى أنه:

”لكي لا تشكل القوة الدولية غزوا غير مشروع للجزيرة، يجب ألا توجه الدعوة إليها من قبل الحكومة المحلية فحسب (وهو بحق هدفنا الأول)، بل يجب أيضا أن تمنحها تلك الحكومة صلاحية اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتحقيق مقاصدها“ (مذكرة إلى رئيس الوزراء، ٥ شباط/فبراير ١٩٦٤، (السير) بورك تريند: PREM 11/4704).

وفضلا عن ذلك، فإنه عندما سئل السيد ليستر بيرسون، رئيس وزراء كندا، عما إذا كانت كندا ستشارك في القوة الدولية، قال لرئيس الوزراء البريطاني إن كندا لن تتخذ قرارا نهائيا بشأن الاقتراحات الداعية إلى حفظ السلام في قبرص ”قبل أن تتضح الشروط التي بموجبها تكون حكومة قبرص مستعدة لاستقبال قوة دولية“ (من دار المندوب السامي لكندا إلى رئيس الوزراء البريطاني، ٧ شباط/فبراير ١٩٦٤، في الوثيقة (PREM 11/4705)).

وقد أخذ القرار ١٨٦ (١٩٦٤) في الاعتبار ”مذكرة بشأن مقاربة جديدة للحالة في قبرص“ قدمها الأمين العام (انظر البرقية رقم ٢٩٥، المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٤، الموجهة إلى وزارة الخارجية من السير باتريك دين، (PREM 11/4705))، التي اشترطت موافقة

حكومة قبرص على إنشاء قوة وعلى تعيين وسيط. كما أهاب القرار بجميع الدول الأعضاء أن تحترم استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية. ولم يأخذ القرار، الذي أعده الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، بالاقتراح الداعي إلى تأييد حق التدخل العسكري من طرف واحد، وهو ما كانت تدعو إليه تركيا.

والموافقة المطلوبة في النص هي موافقة "حكومة قبرص" على قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (الفقرة ٤). والدور المطلوب من الطائفتين كان مميزا ومختلفا تماما، إذ دعيتا، بالإضافة إلى قيادتهما، إلى ضبط النفس إلى أقصى حد (الفقرة ٣)؛ وإلى تقبل مساعي حميدة يبذلها وسيط (يُعيّن بموافقة الحكومات الأربع جميعها) "من أجل تعزيز حل سلمي وتسوية متفق عليها... مع مراعاة رفاه الشعب ككل".

وكما أوضح السيد برنارديس، رئيس مجلس الأمن آنذاك، فقد اتخذ القرار، بعد دراسة ومفاوضات دقيقة، بموافقة "حكومة قبرص" التي سُنشِر القوة في إقليمها" (S/PV.1102)، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة عشرة، الجلسة ١١٠٢ المعقودة في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، الفقرة ١٧). وبالتأكيد، فإن مجلس الأمن لم يقبل بآراء السفير التركي كما لم يعتمدوا الأعضاء في أي بيان أدلوا به أمام المجلس.

وكذلك يشير الممثل الدائم لتركيا في رسالته إلى أنه كان "من الطبيعي"، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، الافتراض بأن حكومة قبرص آنذاك كانت تقوم بمهامها وفقا للدستور، أي باشتراك الطائفتين. وفي الحقيقة، كان جميع أعضاء المجلس على علم برفض الممثلين السياسيين للقبازصة الأتراك، منذ الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، الاشتراك في حكومة قبرص.

وجدير بالإضافة أن وثائق تلك الفترة تكذب الشائعة المضللة القديمة القائلة بأن القبازصة الأتراك قد أكرهوا على التخلي عن مناصبهم وأنهم لم يعطوا بعد ذلك أي فرصة للعودة إليها. وأبدى قادة القبازصة الأتراك استعدادهم أربع مرات للاشتراك في الحكومة لمجرد تحقيق مكاسب سياسية محددة، وأتبعوا ذلك دوما باستمرارهم في التخلي عن الدستور. والمعلن حتى يومنا هذا هو الترحيب بعودة القبازصة الأتراك إلى تشغيل المؤسسات المنشأة بموجب دستور عام ١٩٦٠. وقد رفض ما تقدم به الرؤساء القبازصة المتعاقبون من عروض باتخاذ ترتيبات لهذه العودة، لأنها تتعارض مع الأهداف التوسعية التركية المضادة لقبرص. وهذه الأهداف تتضح أكثر بفضل ما أدلى به السيد ب. إيتشيفيت، رئيس وزراء تركيا، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى صحيفة "حرية" التي تصدر في اسطنبول، وهو آخر تصريح في سلسلة جد طويلة من التصريحات المماثلة التي صدرت من أنقرة على مدى العقود المنصرمة. فقد صرح السيد إيتشيفيت بأنه: "حتى وإن وافق القبازصة الأتراك، وهم لن يوافقوا، على انتقال الجمهورية التركية لشمال قبرص إلى شخص آخر، فإننا لن نوافق على

ذلك. ويتعين على دوائر صنع القرار وأولي الأمر في تركيا أن يدركوا أكثر من أي طرف آخر أن قبرص ليست مشكلة منعزلة عن سواها وأنها أيضا مسألة أمن بالنسبة لتركيا“.

وعلاوة على ذلك، يزعم الممثل الدائم لتركيا بأن هناك ”حظرا غير إنساني على القبارصة الأتراك“. والحقيقة هي أن القيود التي فرضتها الحكومة كانت بمثابة امتثال للالتزامات قبرص الدولية ولقرارات المحاكم الأوروبية أو بهدف حماية حقوق ملكية المشردين أو تدابير عامة لمواجهة الجهود التي يبذلها الكيان الانفصالي لكسب الإعراف به بما يخالف قرارات مجلس الأمن. وكثيرا ما تقترح حكومة قبرص التعاون على توفير المنافع للسكان القبارصة الأتراك الذين يقطنون المنطقة التي تحتلها تركيا. وللأسف، فقد رفضت القيادة القبرصية التركية هذه التدابير دائما لأنها بمثابة اعتراف بحكومة جمهورية قبرص.

وفيما يتعلق بما يطلقه الممثل الدائم لتركيا من مزاعم جديدة بالسخرية مفادها أن حكومة قبرص ”حالت طيلة ثلاثة عقود من المفاوضات دون تحقيق نتيجة متوازنة تقوم على أساس تمتع الطرفين بمركز متساو“، فإنني أرغب في الإشارة إلى ما يلي:

إن جمهورية تركيا هي التي ”حالت“ دون ذلك باللجوء إلى التسويف، بالتنسيق مع زعيم طائفة القبارصة الأتراك، والدليل على ذلك هو التغييرات المتكررة في أسس المفاوضات وطرح شروط جديدة كلما بدا أن المفاوضات تحرز تقدما (انظر مثلا قرار مجلس الأمن ٧٨٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الفقرتان ٥ و ٦).

وفيما يتعلق بـ ”الحقوق المتساوية للشعب القبرصي التركي“، تجدر الإشارة إلى أن ”شعب قبرص“ يتألف وفقا للدستور من طائفتين قبرصيتين وأن الجميع يتساوون أمام القانون.

ويلاحظ أن مجلس الأمن لم يؤيد أبدا حقوق ”الشعب القبرصي التركي“ أو ”الشعب القبرصي اليوناني“، بل يشير إلى حقوق ”شعب قبرص“. وفي الواقع، فإن المحاولات التي بُذلت في سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ لإثارة مسألتي تقرير المصير والسيادة فيما يتعلق بـ ”الشعب القبرصي التركي“ قد دفعت بمجلس الأمن إلى المطالبة في الفقرة ٥ من القرار ٧١٦ (١٩٩١) ”إلى التقييد بالمبادئ التي وضعها مجلس الأمن كإطار دون إدخال مفاهيم تتعارض معها“.

وتطورت المعايير الإجرائية للمناقشات في إطار المباحثات المستمرة بين الطائفتين في إطار مهمة المساعي الحميدة. إذ يتعين على قادة الطائفتين في سعيهم للتوصل إلى حل أن يتعاونوا ”على قدم المساواة“ (وهذه صيغة قديمة وافق عليها الجميع علنا منذ صدور قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥). وبعد ذلك اتخذ مجلس

الأمن، مواقف موضوعية معينة. ولقرار مجلس الأمن ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ دلالاته في هذا الصدد. فهو ينص في الفقرة ٤ على أن "موقفه بشأن حل مشكلة قبرص يقوم على أساس قيام دولة قبرص واحدة تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية، كما حددها الأمين العام في الفقرة الحادية عشرة من المرفق الأول بتقريره المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ (S/21183)".

وبالتالي، فإن المساواة تتصل بإجراء التفاوض وبترتيبات دستورية موضوعية معينة عددها الأمين العام للأمم المتحدة، ويتعين إدراجها في أي تسوية دستورية جديدة.

وختاماً: لم يكن هناك أبداً أي قبول (سواء في دستور عام ١٩٦٠، أو من قبل مجلس الأمن، أو في الاتفاقات المبرمة خلال المفاوضات المطولة) من جانب أي طرف عدا تركيا والقادة السياسيين للإدارة المحلية التابعة لها (ومن قبلهم قيادة القبارصة الأتراك في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤) للرأي القائل بأن دستور عام ١٩٦٠ وجمهورية قبرص، قد انتهى أجلهما، وأنه يجب أن يخلف هذه الجمهورية شعبان، يتمتعان بحقوق متساوية في الخلافة هما الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني، وعلى نقيض ذلك، تطلب جميع قرارات الأمم المتحدة بصراحة إلى الدول أو تكرر الطلب إليها كي تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية (مثال ذلك قرار مجلس الأمن ١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١، الذي أكدته قرار مجلس الأمن ١٣٣١ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠).

وبالفعل، فإن حكومة جمهورية قبرص هي الحكومة المعترف بها دولياً من قبل جميع الدول والمنظمات الدولية، في حين أعلن مجلس الأمن في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) أن الكيان الانفصالي الذي أقامته وتحافظ عليه القوة العسكرية التركية في الأراضي المحتلة هو كيان غير شرعي.

وسيكون من دواعي امتناني البالغ أن يعمم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوتيريوس زاخيوس
السفير، الممثل الدائم